برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-2013/6/6

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2014/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2
30 May 2014
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013
(WFP/EB.A/2014/6-A/1 + Corr.1)
- تعيين عضوين من أعضاء لجنة الحسابات
(WFP/EB.A/2014/6-B/1)
- تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
(WFP/EB.A/2014/6-C/1)
- استعراض الإطار المالي
(WFP/EB.A/2014/6-D/1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
(WFP/EB.A/2014/6-E/1)
- التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي ومذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي
(WFP/EB.A/2014/6-F/1 وWFP/EB.A/2014/6-F/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في **البرنامج**، ورد إدارة **البرنامج** عليه
(WFP/EB.A/2014/6-G/1 وWFP/EB.A/2014/6-G/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، ورد إدارة **البرنامج** عليه
(WFP/EB.A/2014/6-H/1 وWFP/EB.A/2014/6-H/1/Add.1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي
(WFP/EB.A/2014/6-I/1)
- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4(ح) من اللائحة العامة)
(WFP/EB.A/2014/6-J/1)
- تقرير بشأن استخدام آليات التمويل بالسلف (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2013)
(WFP/EB.A/2014/6-K/1)

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org).

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1862

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

29 مايو/أيار 2014

عزيزتي السيدة كازين،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم المقدمة، بما في ذلك "الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013" (WFP/EB.A/2014/6-A/1) و"استعراض الإطار المالي" (WFP/EB.A/2014/6-D/1). وترد قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الاستشارية في ملحق تقريرها.

يرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
كارلوس غ رويز ماسيو
(Carlos G. Ruiz Massieu)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة إرثارين كازين (Ertharin Cousin)
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68-70
Parco dei Medici
00148 Rome, Italy

برنامج الأغذية العالمي
مسائل الموارد والمالية والميزانية
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية في تقارير برنامج الأغذية العالمي الأربعة التالية، المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها:

أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013 (WFP/EB.A/2014/6-A/1)؛

ب) تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2014/6-B/1)؛

ج) تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2014/6-C/1)؛

د) استعراض الإطار المالي (WFP/EB.A/2014/6-D/1).

2- وكان معروضا أيضا أمام اللجنة الاستشارية وثائق أخرى مقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها (8 وثائق) وللعلم (وثيقتان) (انظر الملحق أدناه). وترد أدناه تعليقات وتوصيات اللجنة. وأثناء نظرها في التقارير، اجتمعت اللجنة مع القائم بأعمال مدير شعبة الشؤون المالية والخزانة في **البرنامج**، الذي قدم معلومات وإيضاحات إضافية، واختتمت بردود كتابية وردت في 23 مايو/أيار 2014.

ثانيا- الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013

3- تنقسم الوثيقة المتعلقة بالحسابات السنوية المراجعة لعام 2013 إلى قسمين، وهما (أ) بيان المدير التنفيذي، وبيان الرقابة الداخلية، والكشوف المالية من الأول إلى الخامس، ومذكرات على الكشوف المالية في القسم الأول؛ و(ب) رأي مراجع الحسابات الخارجي على الكشوف المالية والتقرير المطول لمراجع الحسابات الخارجي في القسم الثاني (WFP/EB.A/2014/6-A/1).

4- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مراجع الحسابات الخارجي قدم رأيا غير متحفظ على الكشوف المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، نظرا لأن مراجعة الكشوف المالية لم تكشف عن أي ثغرات أو أخطاء يرى المراجع أنها يمكن أن تؤثر ماديا على دقة واكتمال وصحة الكشوف المالية ككل (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرة 14).

5- وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن مراجع الحسابات الخارجي قدم ما مجموعه خمس توصيات متصلة بالميزانية، وإثبات المصروفات، والمخزونات، والعقارات، والصناديق الاستئمانية (المرجع نفسه، القسم الثاني، الصفحة 83، والفقرات 36-72). ويحتوي التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2014/6-I/1) على رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الخمس، والتي كانت جميعها مقبولة من الإدارة ومن المقرر تنفيذها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2014 (المرجع نفسه، الصفحتان 39 و40). ويحتوي تقرير إدارة **البرنامج** أيضا على معلومات عن حالة التقدم

المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي السابقة منذ الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام 2013، فضلا عن التعليقات التي أدلى بها مراجع الحسابات الخارجي عن جميع التوصيات التي نفذها **البرنامج** (المرجع نفسه، الصفحات 4-38). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن ينفذ البرنامج توصيات مراجع الحسابات الخارجي في أقرب وقت ممكن.**

⇦ *الأداء المالي*

6- أظهر الكشف الثاني المتعلق بالأداء المالي أن مجموع الإيرادات بلغ 535.8 4 مليون دولار مقابل مجموع المصروفات وقدره 514.8 4 مليون دولار لعام 2013، وهو ما يمثل فائضا يصل إلى 21 مليون دولار (مقارنة بعجز قدره 280.7 مليون دولار لعام 2011 و184.3 مليون دولار لعام 2012). ويعكس صافي الفائض البالغ 21 مليون دولار ما يلي: (أ) زيادة في إيرادات المساهمات قدرها 335.3 مليون دولار، أي 8.3 في المائة؛ و(ب) زيادة عامة في الإنفاق قدرها 119.1 مليون دولار، أي 2.7 في المائة (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرة 20). وترد أدناه إيرادات **البرنامج** ونفقاته والفائض و/أو العجز للفترة من 2008 إلى 2013 (بملايين الدولارات الأميركية):

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الإيرادات	5 115	4 373	4 266	3 736	4 211	4 535.8
مجموع المصروفات	3 725	4 228	4 238	4 017	4 396	4 514.8
الفائض (العجز)	1 390	145	29	(281)	(184)	21

7- وقدم المدير التنفيذي **للبرنامج** معلومات عن الأداء المالي لعام 2013 في الفقرات 6 إلى 8 من بيانه (المرجع نفسه، القسم الأول). ويوضح المدير التنفيذي أن التقارير المالية **للبرنامج** التي تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تثبت إيرادات المساهمات عندما تؤكَّد كتابة وتثبت المصروفات عند استلام السلع والخدمات أو عند تسليم السلع الغذائية أو النقدية والقسائم. وبالتالي، هناك دائما فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات. ولذلك فإن الموارد المتاحة للإنفاق في عام 2013 تشمل أرصدة الصناديق في نهاية عام 2012 والمساهمات الجديدة المؤكدة من جانب الجهات المانحة خلال عام 2013. ونتيجة لذلك، قد تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من إيرادات نفس السنة نظرا لقيام **البرنامج** باستخدام أو تجديد أرصدة الصناديق (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرة 5). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الكشف الأول المتعلق بالمركز المالي أن أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول تبلغ 624.3 3 مليون دولار لعام 2012 و672.7 3 مليون دولار لعام 2013.

8- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أنه خلال العامين 2011 و2012، سجلت عمليات **البرنامج** مستويات عالية من العجز وكانت استعادة التوازن بين المصروفات والإيرادات في عام 2013 بمثابة تطور جدير بالترحيب (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرة 22). **وترحب اللجنة الاستشارية بتحسن الأداء المالي للبرنامج في عام 2013، وتثق في أن البرنامج سيواصل مراقبة أدائه المالي ومركزه المالي عن كثب** (WFP/EB.A/2013/5-A/2 WFP/EB.A/2013/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2، الفقرة 12).

⇦ *استخدام الميزانية*

9- يوفر الكشف المالي الخامس مقارنة بين الميزانية (الأصلية والنهائية)، والمبالغ الفعلية على أساس مقارن والاختلافات بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية لعام 2013. وتدرك اللجنة الاستشارية أن إعداد ميزانية **البرنامج** وكشوفه المالية يتم وفقا لأسس مختلفة، ويُقدَّم شرح للفروق (المادية، والأساسية، والتوقيت، والكيانات، وطريقة العرض) في المذكرة 6

للكشف المالي الخامس. ويشار في بيان المدير التنفيذي إلى أن استخدام الميزانية خلال السنة يتقيد بحجم المساهمات وتوقيتها والقدرة على التنبؤ بها، فضلا عن القيود التشغيلية المتأصلة، وأن استخدام الميزانية النهائية لتكاليف المشاريع المباشرة بلغ 62 في المائة في عام 2013، بما يعكس هذه القيود (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرة 15).

10- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مراجع الحسابات الخارجي كان قد علق في وقت سابق على صعوبة التقدير الدقيق لأثر نقص التمويل على تحقيق أهداف مشاريع **البرنامج** في ظل الإطار الحالي **للبرنامج**، على النحو التالي:

أ) عند مراجعة الكشف الخامس الذي يتضمن المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية لعام 2011، أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن الفرق بين الميزانية النهائية (5 988.4 مليون دولار) والمصروفات الفعلية (3 753.4 مليون دولار) كان أكبر، غير أن التحليل المقارن لا يصلح كمعيار يقاس عليه أداء **البرنامج** في استخدام الموارد المأذون بها، وذلك بسبب نموذج التمويل الطوعي الذي يأخذ به **البرنامج** ولأن ميزانية **البرنامج** هي، من حيث الأساس، خطة عمل تستند إلى احتياجات محددة، في حين أن تنفيذ المشاريع يعتمد على توفر الموارد. وبالتالي، كان من رأي مراجع الحسابات الخارجي (التوصية 2) أنه يجب إعداد خطة للموارد إلى جانب خطة العمل لإضفاء الشمول على عملية الميزنة ولجعلها أكثر جدوى
(WFP/EB.A/2013/5-A/2 WFP/EB.A/2013/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2، الفقرة 16)؛

ب) يشير **البرنامج** إلى أنه نفذ توصية مراجع الحسابات الخارجي (تنعكس نواتج عملية تحديد أولوية التخطيط في خطة الإدارة (2014-2016)) واعترف مراجع الحسابات الخارجي بالخطوات التي اتخذتها إدارة **البرنامج** في هذا الصدد وحث الإدارة على ضمان استخدام الأداة من قبل المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لتحسين تخطيط المشاريع (WFP/EB.A/2014/6-I/1، الصفحة 13). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه عند مراجعتها لخطة الإدارة في **البرنامج** (2014-2016)، رحبت بالتقدم الذي أحرزه **البرنامج** في التنبؤ بمستويات التمويل المتوقعة (WFP/EB.2/2013/5(A,B)/2، الفقرة 7).

11- وفي مراجعة الحسابات السنوية لعام 2013، قدم مراجع الحسابات الخارجي المزيد من التعليقات على ميزانية **البرنامج**، والأموال المتاحة واستخدامها في الفقرات 33 إلى 41 من تقريره، وأوصى بالإفصاح بصورة ملائمة عن المعلومات الخاصة بالأموال الفعلية المتاحة خلال السنة من أجل تحسين فهم الميزانية وإمكانية استخدامها (التوصية 1) (WFP/EB.A/2014/6-A/1، القسم الثاني). وفيما يتعلق بالكشف المالي الخامس، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن الميزانية الأصلية **للبرنامج** تعد على أساس الاحتياجات ويجري تعديلها بعد ذلك خلال السنة على أساس المشاريع الجديدة، والتنقيحات على المشاريع المعتمدة، والتغيرات على دعم البرامج والتكاليف الإدارية والرأسمالية للوصول إلى أرقام الميزانية النهائية. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أيضا ما يلي: (أ) لا تعكس أرقام الميزانية النهائية، كما يتضح من الكشف الخامس، المبالغ الفعلية المتاحة **للبرنامج** من أجل تنفيذ الأنشطة المحددة في الميزانية؛ (ب) لا تعكس المقارنة بين أرقام الميزانية النهائية والإنفاق الفعلي هذا الواقع على أساس مقارن كما يتضح من الكشف الخامس نظرا لأن المقارنة تمت على أساس الاحتياجات، وليس على أساس الأموال المتاحة بالفعل للإنفاق؛ (ج) لا يعكس استخدام الميزانية أيضا، كما تم حسابه والإبلاغ عنه في بيان المدير التنفيذي الذي يعد جزءا من مجموعة الكشوف المالية، الاستخدام الفعلي للموارد. ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي فإنه على الرغم من أن الكشوف المالية **للبرنامج** تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن هناك مجالا لمزيد من الإفصاح فيما يتعلق بتوفر الأموال على أساس المبالغ المرصودة في الميزانية على النحو المبين في الكشف الخامس.

12- ووافقت إدارة **البرنامج** على أنه سيكون من المفيد تقديم معلومات إضافية في الكشف الخامس عن مبالغ المساهمات المؤكدة في سنة الميزانية المتاحة **للبرنامج** لتنفيذ مشاريعه (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرتان 39 و40). ومن خلال توفير هذه المعلومات، فإن أسباب أي فروق مادية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الميزانية ستقع في فئتين رئيسيتين هما: (أ) أداء التمويل مقابل احتياجات الميزانية؛ و(ب) الأداء التشغيلي مقابل الموارد المتاحة. ومن شأن توزيع الفوارق المادية بين المبالغ الفعلية ومبالغ الميزانية أن يُمكّن مستخدمي الكشف المالي من أن يحددوا بشكل أفضل ما إذا كان قد تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقا للميزانية المعتمدة. كما أبلغت إدارة **البرنامج** مراجع الحسابات الخارجي بأنها تجري استعراضا لكيفية تحسين الإفصاح عن العلاقة بين الميزانية القائمة على الاحتياجات وبين الإيرادات والمصروفات الفعلية، بما في ذلك بصفة خاصة، احتمال إضافة المساهمات المؤكدة في عمود جديد في الكشف الخامس. وأشار **البرنامج** في مارس/آذار 2013 إلى أن أقرب موعد لتنفيذ ذلك سيكون للإبلاغ عن عام 2014. **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى أن ينفذ البرنامج توصية مراجع الحسابات الخارجي. وتكرر اللجنة الاستشارية دعمها لجهود البرنامج الرامية إلى وضع آلية أكثر جدوى بهدف تحسين عملية تخطيط الميزانية وتقييم الأداء** (WFP/EB.A/2013/5-A/2 WFP/EB.A/2013/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2، الفقرة 18).

⇦ *خسائر السلع الغذائية والأصول الأخرى*

13- وفقا للمذكرة 9، بلغت قيمة خسائر السلع الغذائية 18.7 مليون دولار في عام 2013، مقارنة بما قيمته 12.3 مليون دولار في عام 2012 (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرات 212-214). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن خسائر السلع الغذائية تضاعفت في عام 2013، إذا ما قورنت بخسائر عام 2011 البالغة 9 ملايين دولار (WFP/EB.A/2013/6-A/1، القسم الأول، الفقرة 202). ووفقا للمذكرة 9 أيضا، فإن الاختلاس في عام 2013 تألف من الغش من جانب البائعين والسرقة واختلاس المواد الغذائية وغير الغذائية، وتم استرداد 382 4 دولارا حتى الآن من الخسائر المحددة التي تبلغ قيمتها 349 444 دولارا. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير المفتش العام **للبرنامج** أن الخسائر المحددة البالغ مجموعها 349 444 دولارا، وهي أكثر من أربعة أضعاف الخسائر المبلغ عنها في عام 2012 وقدرها 533 95 دولارا، كان نتيجة زيادة تركيز المكتب على تحديد المختلسين من الأطراف الثالثة/البائعين واسترداد القيمة منهم، في حين أن عدد حالات الاختلاس في عام 2013 (23) لم يتغير بشكل كبير مقارنة بعام 2012 (25) (WFP/EB.A/2014/6-F/1، الفقرة 42). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن مكتب المفتش العام استعرض عمليات التحقيق، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التركيز على المخاطر الناجمة عن البائعين وتعزيز القدرة على إجراء التحقيقات الواجبة التطبيق وكفاءتها. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في مجموع الخسائر ترجع إلى حادثين كانت القيمة الدولارية فيهما مرتفعة، وبدونهما فإن قيمة خسائر الاختلاس تبلغ ما يقرب من 000 85 دولار في عام 2013، مقارنة بمبلغ 533 95 دولارا في عام 2012. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه تم تشديد الضوابط في المكاتب القطرية المعنية، وأن **البرنامج** لا ينظر إلى الزيادة في عام 2013 كمشكلة منتظمة، ولكن كحالات معزولة.

14- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن البرنامج يحافظ على سياسة عدم التسامح تجاه جميع حالات الاحتيال والفساد. **وتكرر اللجنة أملها في أن ينفذ البرنامج التوصيات ذات الصلة الصادرة عن عمليات المراجعات والتحقيقات الداخلية والخارجية في هذا الصدد** (WFP/EB.A/2013/5-A/2 WFP/EB.A/2013/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2، الفقرة 14).

15- **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يعتمد المجلس التنفيذي الكشوف المالية السنوية المراجعة لعام 2013.**

استعراض الإطار المالي

16- ترد معلومات أساسية عن المراحل السابقة والقادمة من استعراض الإطار المالي **للبرنامج** في الفقرات من 1 إلى 5 من الوثيقة WFP/EB.A/2014/6-D/1. ويشار في تلك الفقرات إلى أن المرحلة التالية من الاستعراض تتألف من العناصر الثلاثة التالية: (أ) العنصر 1: زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد للمكاتب القطرية؛ (ب) العنصر 2: تحسين المرونة عن طريق استعراض وتنقيح هيكل إدارة أموال **البرنامج**؛ (ج) العنصر 3: تحسين المساءلة عن التخطيط وإدارة التكلفة من خلال وضع إطار إرشادي لتكاليف المكاتب القطرية ومجموعة أدوات. ويشير **البرنامج** إلى أن استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل **للبرنامج** المقرر إجراؤه في إطار العنصر 1 (التنبؤ) سيسعى إلى ضمان مواءمة مرفق تمويل رأس المال العامل واستخدامه بكفاءة وفعالية لدعم عمليات **البرنامج**. ويشير **البرنامج** أيضا إلى أنه ستُعرض عناصر إضافية لاستعراض الإطار المالي بخلاف العناصر المشار إليها أعلاه في مرحلة لاحقة، رهنا بتوافر الموارد.

⇦ *إعادة هيكلة مرفق تمويل رأس المال العامل*

17- وفقا **للبرنامج**، فإن مرفق تمويل رأس المال العامل، الذي أنشئ في عام 2005 لتقديم سُلف للعمليات على أساس المساهمات المتوقعة، يُستخدم لاختصار الزمن اللازم لتوصيل المساعدة الغذائية إلى المستفيدين. والسقف الحالي لمرفق تمويل رأس المال العامل قدره 607 ملايين دولار، ويدعمه احتياطي تشغيلي قدره 101.2 مليون دولار للحد من المخاطر (بما يعكس معدل استدانة قدره 6 إلى 1) (المرجع نفسه، الفقرات 6 و7 و14). وقد تم توسيع نطاق مرفق تمويل رأس المال العامل منذ إنشائه، ويدعم هذا المرفق حاليا ما يلي:

أ) التمويل بالسلف التقليدية (سقف قدره 207 ملايين دولار)؛

ب) مرفق الشراء الآجل (سقف قدره 350 مليون دولار)؛

ج) تمويل الخدمات المؤسسية (سقف قدره 50 مليون دولار).

18- ويقترح **البرنامج** تغييرات على مرفق تمويل رأس المال العامل ليصبح ثلاثة مرافق، على النحو المبين في الشكل 5 والموضح في الفقرة 10 من الوثيقة. وفيما يلي موجز للتغييرات المقترحة على مرفق تمويل رأس المال العامل من بين جملة أمور:

أ) سيعاد تسمية التمويل بالسلف التقليدية باسم الإقراض الداخلي للمشاريع وسيكون العنصر الوحيد المتبقي في إطار مرفق تمويل رأس المال العامل، وبسقف مقترح ما بين السقف الحالي وقدره 207 ملايين دولار وبين 570 مليون دولار، ويدعمه احتياطي تشغيلي قدره 95.2 مليون دولار (مع الحفاظ على معدل الاستدانة الحالي البالغ 6 إلى 1) (انظر أيضا الفقرة الفرعية (ب) أدناه)؛

ب) سيتم فصل مرفق الشراء الآجل عن مرفق تمويل رأس المال العامل ليصبح مرفق الإدارة الشاملة للسلع، وبنفس السقف البالغ 350 مليون دولار، ويدعمه الاحتياطي الخاص به وقدره 6 ملايين دولار الذي سيعاد تخصيصه من الاحتياطي التشغيلي الحالي البالغ 101.2 مليون دولار؛

ج) سيتم أيضا فصل تمويل الخدمات المؤسسية عن مرفق تمويل رأس المال العامل ليصبح مرفق الخدمات المؤسسية، وبسقف مقترح يتراوح من السقف الحالي البالغ 50 مليون دولار إلى 70 مليون دولار، ويتألف من ثلاثة أنواع من التمويل: (1) البرنامج العالمي لتأجير المركبات، وهو أساسا خط ائتمان متجدد؛ و(2) مرفق الميزنة الرأسمالية

للاستثمارات الكبيرة طويلة الأجل مثل نظام دعم تنفيذ اللوجستيات؛ و(3) أنشطة دفع الرسوم مقابل الخدمات، بما في ذلك السُلف المدفوعة لخدمات تكنولوجيا المعلومات وأمن الموظفين، التي عادة ما يتم استردادها خلال السنة (المرجع نفسه، الفقرة 40).

19- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك سقفين فرعيين في حدود السقف البالغ مجموعه 70 مليون دولار للخدمات المؤسسية: (أ) 30 مليون دولار للبرنامج العالمي لتأجير المركبات و(ب) 20 مليون دولار لمرفق الميزانة الرأسمالية. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن السقفين الفرعيين يعنيان أن المبالغ المستحقة ضمن الفئتين لا يمكن أن تتجاوز السقف الفرعي المحدد لكل منهما، حتى وإن لم يتم تجاوز السقف الكلي.

20- ويعرض الشكلان 2 و5 الواردان في وثيقة **البرنامج** إطار التمويل الداخلي الحالي وإعادة الهيكلة المقترحة لمرفق تمويل رأس المال العامل إلى ثلاثة مرافق. وبناء على طلبها، حصلت اللجنة الاستشارية على الجدول التالي، الذي يعكس إطار التمويل الداخلي الجديد المقترح من قبل **البرنامج** (مقارنة بالشكل 2 الوارد في وثيقة **البرنامج**).

الشكل 2ب: إطار التمويل الداخلي الجديد للبرنامج

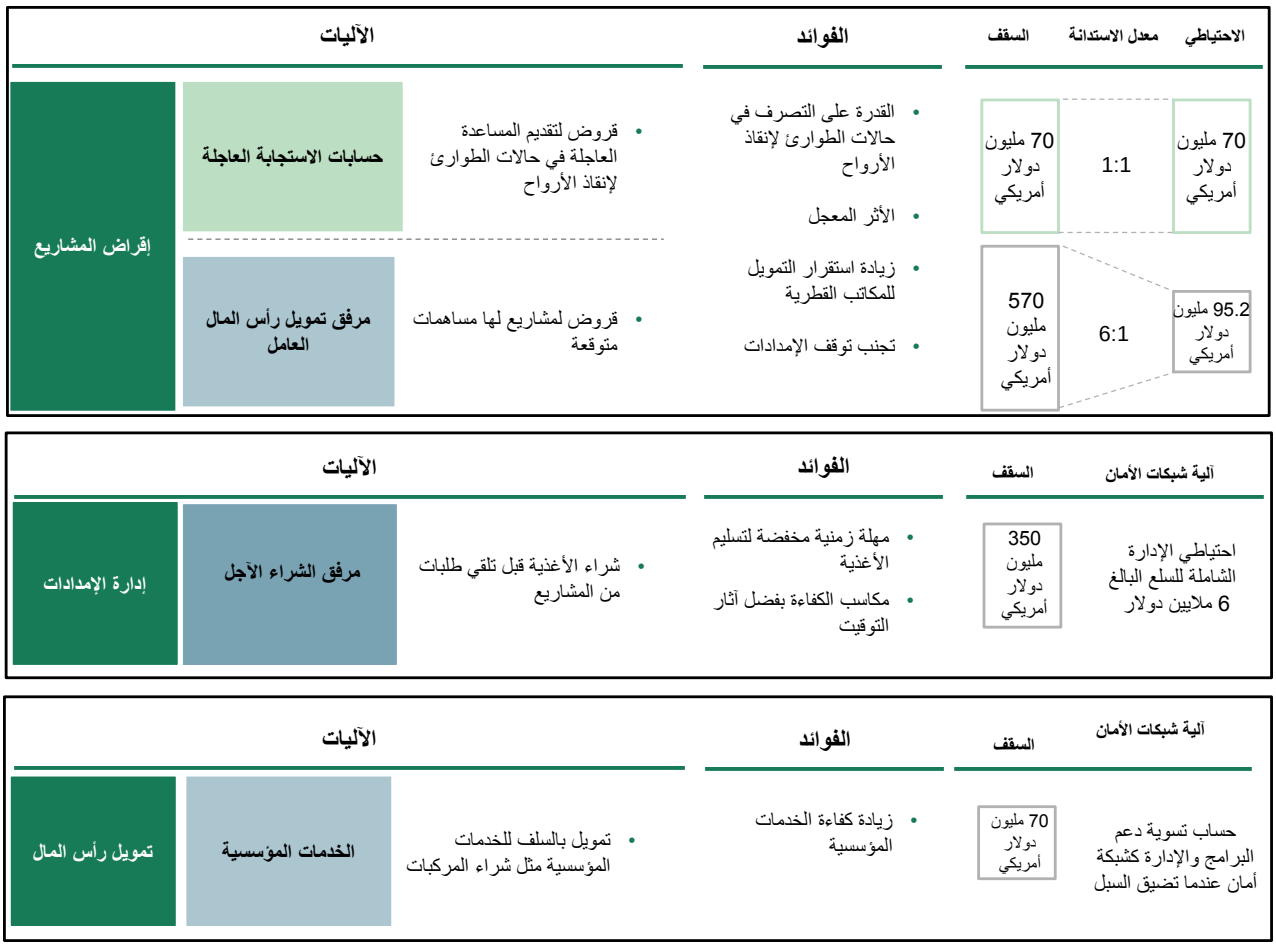

⇦ *إدارة المخاطر*

21- يشير **البرنامج** إلى أن مجموعة بوسطن الاستشارية أجرت تقييما خارجيا لمرفق تمويل رأس المال العامل بدون مقابل، وأكد التقييم أن نموذج التمويل بالسلف الحالي يخدم ثلاثة احتياجات منفصلة للتمويل (الإقراض الداخلي للمشاريع،

والإدارة الشاملة للسلع، والخدمات المؤسسية) ولكل منهم مخاطره المنفصلة وغير المترابطة (المرجع نفسه، الفقرة 9 والشكل 2).

22- وفيما يلي موجز لتدابير إدارة المخاطر التي اتخذها **البرنامج** لاحتياجات التمويل الثلاثة (المرجع نفسه، الفقرات 16-19 و29-38 و41-47):

أ) التمويل بالسلف التقليدية: تتمثل المخاطرة الرئيسية في انخفاض قيمة المساهمة المتوقعة أو عدم تحقيقها. غير أن **البرنامج** لديه عملية شاملة لإقراض المشاريع لضمان تقليل المخاطر المالية إلى أدنى حد. وفي حالة عدم تحقيق المساهمة المتوقعة أو تحقيق جزء منها فقط، تطبق خطوط الدفاع التالية: (1) يجوز استخدام المساهمات المتوقعة الجديدة المتحققة لتغطية السلف المقدمة إلى المشاريع؛ و(2) كملاذ أخير، يمكن سحب الأموال من الاحتياطي التشغيلي من أجل سداد سلفة تشغيلية. ولم تسجل إلا حالة واحدة للتخلف عن السداد بقيمة 5.9 مليون دولار منذ بداية البرنامج (انظر الفقرة 27 أدناه)؛

ب) مرفق الشراء الآجل: حدد الاستعراض الخارجي خطرين رئيسيين وهما: (1) خطر تجاوز الكميات المشتراة للطلب و(2) عوامل تشغيلية أخرى، من بينها خطر التلف/انتهاء الصلاحية، والأحوال الجوية السيئة، والإصابة بالحشرات، والجودة غير الملائمة. وفيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، خلصت مجموعة بوسطن الاستشارية إلى أنه يمكن تقليل الخسائر التشغيلية إلى أدنى حد عن طريق تهيئة ظروف جيدة في المستودعات، وإعداد مبادئ توجيهية شاملة للنقل وإدراج ضمانات الجودة كجزء لا يتجزأ من عقود شراء الأغذية. وخلص الاستعراض الخارجي إلى أن ما يتسبب به مرفق الشراء الآجل من مشاكل لا يستحق الذكر وذلك بفضل الآليات القائمة الكافية لتخفيف المخاطر. غير أنه بالنظر إلى أن التأمين الذاتي **للبرنامج** لا يغطي حتى الآن جميع الخسائر المحتملة للأغذية، فإن أمانة **البرنامج** تقترح فصل مرفق الشراء الآجل عن مرفق تمويل رأس المال العامل وإنشاء احتياطي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع قدره 6 ملايين دولار ليكون بمثابة شبكة أمان إضافية عن الخسائر التي قد تقع خارج التغطية التأمينية (انظر الفقرتين 29 و30 أدناه).

ج) تمويل الخدمات المؤسسية: تشمل المخاطر المحددة فقدان الأصول؛ وعدم تحقيق الفوائد الطويلة الأجل؛ والتمويل المحدود على مستوى المشروع الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تنفيذ مخططات استرداد التكاليف. ووفقا **للبرنامج**، فإن عامل المخاطرة لمشاريع الخدمات المؤسسية منخفض نظرا لأن جميع الاستخدامات الحالية لها مخططات لاسترداد التكاليف (البرنامج العالمي لتأجير المركبات من خلال نظام للتأمين الذاتي، ومنهجية استرداد التكاليف لمرفق الميزنة الرأسمالية، وسداد السلف المقدمة إلى الحسابات الخاصة الأخرى من خلال مخططات سنوية وفصلية لاسترداد التكاليف). وفي الحالة غير المحتملة لعدم سداد المصروفات المتكبدة للخدمات المؤسسية، يقترح **البرنامج** أن يكون حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، الذي يعد الاحتياطي المتاح لتمويل الأنشطة بناء على توجيه المجلس، بمثابة شبكة الأمان عندما تضيق السبل. ويشير **البرنامج** إلى أن هذه الحالة ستعتبر استثنائية، وستلتمس الأمانة تفويضا من المجلس لهذا النوع من السداد.

⇦ *الإقراض الداخلي للمشاريع ومعدل الاستدانة للاحتياطي*

23- يرد تقييم للنهج الذي يتبعه **البرنامج** بشأن الإقراض الداخلي للمشاريع في الفقرات 21 إلى 26 من وثيقة **البرنامج**. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الوثيقة أنه تم إجراء تحليل للمساهمات المتوقعة في عام 2013 للتوصل إلى فهم أفضل لمعدل وقيمة المساهمات المتحققة وأن معظم المساهمات المتوقعة تتحقق بمعدل يتجاوز 80 في المائة كما هو مبين في

الشكل 3، بصرف النظر عما إذا كانت توقعات احتمالاتها عالية أو متوسطة أو منخفضة. غير أن التحليل يوضح أيضا أن هناك نسبة تتراوح من 2 إلى 7 في المائة من جميع المساهمات المتوقعة تتحقق بقيمة أقل من 80 في المائة من قيمة التوقع الأصلي، في حين أن هناك نسبة تتراوح من 3 إلى 7 في المائة من جميع المساهمات المتوقعة لا تتحقق. وطلبت اللجنة الاستشارية تحليلا للمساهمات المتوقعة للفترة 2010 إلى 2012 على أساس نفس المنهجية المطبقة لتحليل عام 2013، فضلا عن النسب المئوية للتوقعات وتوقيتها ومستويات احتمالاتها. وأُبلغت اللجنة بأن المعلومات المطلوبة غير متوفرة، نظرا لأن هذا التحليل خارج نطاق البيانات التي جرى تحليلها وعرضها في الوثيقة. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوثيقة لا تقدم تحليلا كافيا ومفصلا لمستوى تحقق المساهمات المتوقعة، بما في ذلك الأرقام/النسب المئوية الإجمالية. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بتقديم معلومات مفصلة عن تحقق المساهمات المتوقعة، بما في ذلك الأرقام/النسب المئوية الإجمالية، إلى المجلس التنفيذي عند نظر المجلس في وثيقة البرنامج المتعلقة بإعادة هيكلة مرفق تمويل رأس المال العامل.**

24- ويشير **البرنامج** كذلك في الوثيقة إلى أنه من بين مجموع مساهمات عام 2013، لم تكن نسبة 57 في المائة منها متوقعة (مثل المساهمات العينية وغيرها)، في حين كانت التوقعات المتعلقة بنحو 43 في المائة ذات احتمالات عالية (20 في المائة)، ومتوسطة (15 في المائة) ومنخفضة (8 في المائة). ومع توافر 75 في المائة و50 في المائة من التوقعات ذات الاحتمالات العالية والمتوسطة، على التوالي، لإقراض المشاريع (لم تكن التوقعات ذات الاحتمالات المنخفضة متوفرة للسُلف)، فقد أُتيح ما يقرب من 22 في المائة من مساهمات عام 2013 للسُلف قبل التأكيد الرسمي لمساهمات الجهات المانحة. وترى إدارة **البرنامج** أنه نظرا لطبيعة التوقعات المنخفضة والمتوسطة والعالية الاحتمالات على النحو الموصوف في الوثيقة وتوصيات الاستعراض الخارجي، يمكن مواصلة التوسع في إقراض المشاريع عن طريق الإقراض المتزايد بصورة أولية على أساس توقعات تصل إلى متوسط قدره 80 في المائة من جميع فئات المساهمات المتوقعة. وفي حين أوصى الاستعراض الخارجي بسقف للإقراض الداخلي قدره 600 مليون دولار بمعدل استدانة قدره 10 إلى 1، فإن إدارة **البرنامج** تقترح سقفا أكثر تحفظا قدره 570 مليون دولار ويدعمه احتياطي تشغيلي قدره 95.2 مليون دولار، عند معدل الاستدانة الحالي البالغ 6 إلى 1. ويشير **البرنامج** أيضا إلى أنه سيواصل اتخاذ تدابير أكثر دينامية لإدارة المخاطر وآليات تنبؤ محسنة لتوسيع نطاق الإقراض الداخلي للمشاريع وفقا للمستويات التي أوصت بها مجموعة بوسطن الاستشارية.

25- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتراح وضع حد أقصى للإقراض الداخلي للمشاريع قدره 570 مليون دولار يعكس أقصى استخدام للآلية في أي وقت من الأوقات، وأنه من غير المتوقع أن يصل **البرنامج** إلى هذا السقف بسرعة وبطريقة مستدامة في المستقبل القريب، نظرا لأن هناك حاجة إلى توافر مساهمات متوقعة كافية لدعم السُلف. غير أنه وفقا **للبرنامج**، فإن هذا السقف سيسمح بدعم طلبات سُلف كبيرة لحالات الطوارئ مثل طلب السُلفة في الآونة الأخيرة البالغ 100 مليون دولار لإحدى عمليات الطوارئ. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الإقراض الداخلي للمشاريع سيكون المرفق الوحيد الذي سيكون مدعوما باحتياطي تشغيلي بمعدل استدانة قدره 6 إلى 1 وأن كلا من مرفق الإدارة الشاملة للسلع والخدمات المؤسسية لن يستخدما بعد الآن معدل استدانة (انظر الفقرة 22 (ب) و(ج) أعلاه).

26- ويشير **البرنامج** إلى أنه سيسعى بالتشاور والتنسيق مع المجلس التنفيذي إلى الإبقاء على نهج متحفظ تجاه إقراض المشاريع (المرجع نفسه، الفقرة 49). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تحليلا أجرته مجموعة بوسطن الاستشارية خلص إلى أن معدل استدانة قدره 10 إلى 1 سيكون متحفظا نظرا لأن الحسابات الأساسية استندت إلى عدة افتراضات: (أ) جميع المشاريع التي لها توقعات ستقدم إليها سُلف كاملة (في حين أن توصية **البرنامج** تفيد بتقديم 80 في المائة في المتوسط من المبلغ المتوقع)؛ (ب) التوقعات التي لا تتحقق بأكثر من 80 في المائة ستلغى بالكامل؛ (ج) لن

تُستخدم أي خطوط دفاع. وعلى هذا النحو، فإن الإبقاء على معدل استدانة قدره 6 إلى 1 على النحو المقترح يعتبر متحفظا من وجهة نظر **البرنامج**.

27- **وترى اللجنة الاستشارية أنه فيما يتعلق بالزيادة المقترحة في الإقراض بالسلف إلى المشاريع إلى نسبة 80 في المائة لجميع فئات المساهمات المتوقعة، فإن حالة التخلف الواحدة عن السداد ضمن الإقراض الداخلي للمشاريع وقدرها 5.9 مليون دولار من أصل 3 مليارات دولار مقدمة بالسلف منذ عام 2005 في إطار الآلية الحالية لن تكون أنسب مؤشر للمخاطر المحتملة. وترى اللجنة الاستشارية أن مقترح البرنامج يمثل تغيرا كبيرا في السياسات ومن المحتمل أن يؤثر على إدارة مخاطر الإقراض بالسلف للمشاريع. ولذلك توصي اللجنة بأن ينظر المجلس التنفيذي في هذا التغيير في السياسة وألا يُنفذ المقترح إلا بموافقة المجلس. وتلاحظ اللجنة أن هذه الموافقة غير مدرجة حاليا في مشروع القرار المقدم إلى المجلس لإقراره.**

28- وفيما يتعلق بمستويات الاحتياطي التشغيلي للإقراض الداخلي للمشاريع، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه للعمل بتوصية الاستعراض الخارجي التي تفيد بتطبيق معدل استدانة قدره 10 إلى 1، فإن الاحتياطي التشغيلي سيصل إلى 57 مليون دولار لسقف إقراض داخلي للمشاريع قدره 570 مليون دولار في حين أن إدارة **البرنامج** تقترح احتياطيا تشغيليا يبلغ 95.2 مليون دولار (معدل استدانة قدره 6 إلى 1)، مما يؤدي بالتالي إلى مبلغ إضافي قدره 38.2 مليون دولار للاحتياطي التشغيلي. وتلاحظ اللجنة أيضا أن السقف البالغ 570 مليون دولار الذي اقترحه **البرنامج** يقارب السقف الذي اقترحه الاستعراض الخارجي وقدره 600 مليون دولار. **ولذلك توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بموافقة المجلس على السقف والاحتياطي المقترحين للإقراض الداخلي للمشاريع، بأن يطلب المجلس التنفيذي من إدارة البرنامج أن تبقي قيد الاستعراض حجم الاحتياطي التشغيلي المطلوب لسقف إقراض داخلي قدره 570 مليون دولار بهدف تعديل الاحتياطي واحتمال الإفراج عن جزء منه لتلبية الاحتياجات التشغيلية.**

⇦ *احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع*

29- أشير في وثيقة **البرنامج** (المرجع نفسه، الفقرات 32 و34 و35 و37) إلى أنه على امتداد الفترة 2011 إلى 2014، كان مجموع خسائر الأغذية الخاضعة للتأمين في إطار مرفق الشراء الآجل أقل من 0.1 في المائة سنويا أي 550 2 طنا متريا وكانت الخسائر غير المؤمن عليها أقل من 0.3 في المائة أي 033 6 طنا متريا. ويستخدم **البرنامج** حاليا نظاما للتأمين الذاتي للحماية من خسائر الأغذية الناجمة عن الضرر، أو الخسائر (الأغذية التالفة)، أو السرقة حتى نقطة الدخول إلى البلد. ولهذا تتم تغطية معظم مخاطر مرفق الشراء الآجل الناتجة عن عوامل تشغيلية عن طريق التأمين الذاتي. وعلى الرغم من ذلك، أوصى الاستعراض الخارجي بأن يتم توسيع التأمين الذاتي **للبرنامج** ليشمل مخزونات مرفق الشراء الآجل، بما ييسر التغطية الكاملة للسلع، ويخفف من جميع المخاطر ذات الصلة ويضمن تغطية السلع في جميع الأوقات، إما عن طريق نظم خارجية (عن طريق المورِّد أو الجهة الناقلة)، أو نظم التأمين الذاتي، وبذلك يتم تلافي الحاجة إلى أي احتياطي لتغطية ما ينتج من خسائر. ويُجري **البرنامج** حاليا استعراضا عاما لسياسة التأمين الذاتي. وبما أن نظام التأمين الذاتي لا يغطي حتى الآن كل الخسائر المحتملة، تقترح أمانة **البرنامج** إنشاء احتياطي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع قدره 6 ملايين دولار ليكون بمثابة شبكة أمان إضافية للخسائر التي قد تقع خارج نطاق التغطية التأمينية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاستعراض الجاري لسياسة التأمين الذاتي سينظر في تمديد فترة تغطية التأمين الذاتي وكذلك زيادة أنواع المخاطر المغطاة، وسيقوم بتقدير التكاليف والفوائد المترتبة على توسيع نطاق التأمين ليشمل مشتريات الإدارة الشاملة للسلع في ضوء المستوى المنخفض جدا للخسائر حتى الآن التي تبلغ نسبتها 0.3 في المائة.

30- وتفهم اللجنة الاستشارية أن الاحتياطي الذي اقترحه **البرنامج** والبالغ 6 ملايين دولار لمرفق الإدارة الشاملة للسلع بوصفه نظام التأمين الذاتي الخاص به لا يغطي حتى الآن جميع خسائر الأغذية، في انتظار نتائج الاستعراض الشامل الجاري لنظم التأمين الذاتي. **ولذلك توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بموافقة المجلس على الاحتياطي البالغ 6 ملايين دولار، بأن يطلب المجلس التنفيذي من أمانة البرنامج استعراض الحاجة إلى الاحتياطي المقترح والبالغ 6 ملايين دولار لمرفق الإدارة الشاملة للسلع بعد الانتهاء من الاستعراض الشامل للتأمين الذاتي، وذلك لتجنب التداخل المحتمل مع تغطية التأمين الذاتي في المستقبل.**

31- **ورهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات 23 و27 و28 و30 أعلاه، فإن اللجنة الاستشارية لا تعترض على إعادة الهيكلة المقترحة لمرفق تمويل رأس المال العامل.**

تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات وتعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

32- تحتوي وثيقة **البرنامج** WFP/EB.A/2014/6-B/1 على توصية من المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي بتجديد فترة عضوي لجنة مراجعة الحسابات المنتهية عضويتهما في عام 2014 لفترة ثانية وأخيرة. وتحتوي وثيقة **البرنامج** WFP/EB.A/2014/6-C/1 على مقترح مكتب المجلس التنفيذي بتعيين عضوين من أعضاء المجلس في فريق اختيار ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (الذين ستنتهي عضويتهم في عام 2015).

33- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه وفقا للفقرات 19 إلى 21 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، فإن الإجراءات اللازمة في هذا الصدد هي كما يلي: (أ) يجب أن تتضمن عملية اختيار أعضاء لجنة مراجعة الحسابات فريق اختيار، على أن يضم هذا الفريق عضوين من المجلس التنفيذي يختارهما المجلس، وعضوا حاليا من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات تختاره اللجنة، وعضوين من أمانة **البرنامج** يختارهما المدير التنفيذي؛ و(ب) يجب أن يقدم فريق الاختيار توصياته إلى المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي؛ و(ج) يجب أن ينظر المجلس التنفيذي في المرشحين الموصى بتعيينهم. **وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، فإنها ترى أن الإجراءات المذكورة أعلاه تشكل مسائل يقررها المجلس التنفيذي.**

ثالثا- الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج

34- أجرى مراجع الحسابات الخارجي مراجعة للأداء بشأن شراء الأغذية في **البرنامج**، بهدف السعي إلى ضمان أن يفي شراء الأغذية من قبل **البرنامج** بأهداف سياسته المتمثلة في الشراء بصورة فعالة من حيث التكلفة، وبكفاءة، وفي الوقت المناسب، وبطريقة شفافة (WFP/EB.A/2014/6-G/1، الموجز التنفيذي). وغطت المراجعة 6 مكاتب قطرية و3 مكاتب إقليمية ومقر **البرنامج** للفترة من أغسطس/آب 2011 إلى يوليو/تموز 2013. وقدم مراجع الحسابات الخارجي 9 توصيات بشأن ما يلي: التخطيط للمشتريات، وتنفيذ المبادرتين الجديدتين في مجال شراء الأغذية (مرفق الشراء الآجل والشراء من أجل التقدم)، والامتثال لإطار اللوائح، وكفاءة عملية الشراء، واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الباعة، وحسن توقيت المشتريات، وجودة الأغذية، والرصد والرقابة.

35- وقد قبلت إدارة **البرنامج** جميع التوصيات التسع لمراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2014/6-G/1/Add.1). ويشير **البرنامج** إلى أنه سيستفيد من النتائج والتوصيات التي خلص إليها مراجع الحسابات الخارجي بغية تحسين نموذج مشترياته الغذائية (المرجع نفسه، الفقرة 23). **وتثق اللجنة الاستشارية في أن البرنامج سينفذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بالكامل وفي الوقت المناسب.**

الملحق

الوثائق

للموافقة

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2013 (WFP/EB.A/2014/6-A/1 + Corr.1)
- تعيين عضوين من أعضاء لجنة الحسابات (WFP/EB.A/2014/6-B/1)
- تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2014/6-C/1)
- استعراض الإطار المالي (WFP/EB.A/2014/6-D/1)

للنظر

- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2014/6-E/1)
- التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2014/6-F/1)
- مذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي (WFP/EB.A/2014/6-F/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في **البرنامج** (WFP/EB.A/2014/6-G/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في **البرنامج** (WFP/EB.A/2014/6-G/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية (WFP/EB.A/2014/6-H/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية (WFP/EB.A/2014/6-H/1/Add.1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2014/6-I/1)

للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4(ح) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2014/6-J/1)
- تقرير بشأن استخدام آليات التمويل بالسلف (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2013) (WFP/EB.A/2014/6-K/1)